

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 21 من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 240/73. وهو يقدم تحليلاً مستكملاً عن التحديات الاقتصادية والسياسية الدولية الرئيسية التي تواجه التعافي بشكل أفضل من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها من أجل ضمان التنمية المستدامة للجميع. وهو يتضمن استعراضاً لحجم الأزمة وعمقها والمخاطر الرئيسية المتعددة الأطراف والمخاطر الوطنية، على النحو الذي عرضته المنتديات الرفيعة المستوى للجمعية العامة مؤخرًا. وهو يركز على دور التعاون المتعدد الأطراف وتنسيق السياسات في التصدي لتلك التحديات في سياق النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وتشمل نتائج التقرير الإشارة إلى أن الأزمة تشكل خطراً كبيراً على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتهدد تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في المستقبل. ويحدث ذلك في ظل أوجه من عدم اليقين تتصل بتطور الجائحة، فضلاً عن الضائقة المالية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وبالنسبة للتوقعات الطويلة الأجل، يُشار إلى ما يمكن أن تضطلع به المصارف المركزية من دور هام يتمثل في توفير السيولة اللازمة وتهيئة بيئة تمكينية لتعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة. ويشدد التقرير على دور التعاون المتعدد الأطراف، على النحو المتوخى في الإعلان المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد⁽¹⁾، في تحسين إدارة التدفقات المالية غير المشروعة وتنسيق السياسات الدولية لفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي من أجل دعم جهود البلدان في تعبئة الموارد. وهو يتضمن تركيزاً على المخاطر التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأهمية معالجة القضايا التجارية التي طال أمدها من أجل التعافي بشكل أفضل من الأزمة الحالية.

(1) قرار الجمعية العامة 3201 (د-6).



أولاً - مقدمة

1 - أدى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى إضعاف قدرة السكان على الصمود بشدة، وتفاقم انعدام الأمن الاقتصادي وتزايدت أوجه عدم المساواة. وقد كان ذلك الأثر مدمراً بالنسبة للبلدان ذات القدرة الأضعف من غيرها على الصمود، وأضر بآفاق التنمية المستدامة. ويُقدر أن 100 مليون شخص إضافيين سيقعون في براثن الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2020⁽¹⁾.

2 - وتتصل الآثار المباشرة للجائحة أساساً بالصحة والشؤون الاجتماعية الاقتصادية. وقد كشفت الجائحة عن عدم كفاية فرص الوصول إلى نظم الرعاية الصحية وجودة هذه النظم في العديد من البلدان، بما في ذلك عدم وجود عدد كافٍ من الموظفين الطبيين والمعدات والمرافق الطبية (مثل غرف المستشفيات والأسرة ومجموعات مواد الاختبار ومعدات الوقاية وأقنعة الوجه).

3 - وكشفت الجائحة أيضاً مواطني القوة والضعف في الهياكل والسياسات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف البلدان، وزادت من أوجه الضعف العميقة الجذور، بما في ذلك أوجه عدم المساواة الرقمية وسلاسل الإمداد العالمية والعملية غير النظامية. وتتسم فرص العديد من الفئات السكانية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأنها غير كافية وغير متساوية في الحصول على المياه الجارية والمرافق الصحية والمسكن القادرة على الصمود والكهرباء والطاقة المتجددة وخدمات الإنترنت⁽²⁾. وفي خضم عدم اليقين الذي يكتنف مدة الجائحة، سيؤدي انهيار الطلب العالمي إلى زيادة انكماش الاستثمار الضعيف أصلاً في القطاعات الإنتاجية.

4 - وفي الوقت نفسه، تتزايد المخاطر المالية النظامية. فقد ازدادت تقلبات الأسواق المالية العالمية وتدفقات رؤوس الأموال الخارجة من البلدان النامية بشكل هائل إثر تفشي المرض مباشرة، لتصل إلى مستويات تجاوزت تلك التي شهدتها الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وتدخلت المصارف المركزية في الاقتصادات الرئيسية بشكل سريع وواسع النطاق لوضع حد أدنى لأسعار الأصول الهابطة وضخ السيولة التي اشتدت الحاجة إليها لتجنب حدوث أزمة مالية كاملة. ونتيجة لذلك، بدأت أسعار الأصول بالتعافي منذ نيسان/أبريل 2020. ولكن مواطني الضعف المالي التي كانت تتراكم في جميع أنحاء العالم قبل انتشار الجائحة لم تُعالج بشكل كامل. ولا تزال القيود المستمرة على السيولة، وحالات تدهور القدرة على تحمل الديون، وتزايد مخاطر العجز عن تحمل الدين، فضلاً عن التقلبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية، تمثل ضغوطاً على الأسواق المالية في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أكثر البلدان ضعفاً وأقل البلدان نمواً.

5 - ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للمسائل ذات الاهتمام العالمي المشترك، من منظور تطلعي للسياسات العامة. ويتضمن الفرع الأول موجزاً لآثار الجائحة على النظم الصحية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها. ويرد في الفرع الثاني تحليل لدور السياسات النقدية، ولا سيما المصارف المركزية، في ضخ سيولة كبيرة للحد من القيود المباشرة على الدخل والائتمان، وتعزيز الاستثمار الطويل الأجل في إطار تعافٍ مستدام، وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية في الأشهر الأولى من الأزمة. ويتضمن الفرع الثالث دراسة

(1) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، كلمة افتتاحية في محاضرة نيلسون مانديلا الثامنة عشرة: معالجة جائحة عدم المساواة: عقد اجتماعي جديد لعهد جديد، تموز/يوليه 2020.

(2) للاطلاع على تحليل شامل بشأن الدخل وأوجه عدم المساواة الرقمية والاجتماعية والبيئية وعلى السياسات المتعلقة بذلك، انظر التقرير الاجتماعي العالمي لعام 2020: عدم المساواة في عالم سريع التغير (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.IV.1).

للتحديات التي تواجه التنسيق الدولي في تعزيز قدرات البلدان المؤسسية والتقنية في مجال إدارة التدفقات المالية غير المشروعة، وسبل هذا التنسيق. ونظراً لتسارع تطور واستخدام التكنولوجيات الرقمية، تجري أيضاً مناقشة آثارها العامة على الفجوات الرقمية وجدوى فرض ضرائب بشكل فعال على الاقتصاد الرقمي لتعزيز تعبئة الموارد، بسبل منها فرض ضرائب تصاعدية على الخدمات الرقمية.

6 - ويتضمن الفرع الرابع من التقرير تحليلاً للكيفية التي أدت بها هذه الجائحة والأزمات الاقتصادية إلى حدوث هبوط تاريخي في التجارة الدولية للسلع والخدمات. ويؤكد التقرير أن استمرار التوترات التجارية قد عمقت تباطؤ النمو التجاري الذي كان بطيئاً أصلاً منذ الأزمة المالية في عام 2008، ويشدد على ضرورة إحراز تقدم بشأن تنسيق السياسات في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر شمولاً ويستند إلى القواعد⁽³⁾. ويتطلب التغلب على الآثار السريعة والعميقة للجائحة على الاقتصادات والتجارة العالمية التركيز على تعزيز التعاون فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة من أجل بناء سلاسل قيمة تجارية أفضل في المستقبل وتقاسم مكاسب الاقتصاد الرقمي المتنامي والتجارة في السلع والخدمات (مثل التجارة الإلكترونية) بصورة أكثر تكافؤاً. وتحقيقاً لذلك، من المهم أيضاً الاستثمار في العمل اللائق (مثل الأجر المعيشي والضمان الاجتماعي)، والطاقة المتجددة، وأنماط النمو والاستهلاك المستدامين.

بلوغ القاع

7 - من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنحو 5 في المائة في عام 2020، كما تشوب الريبة توقعات عام 2021⁽⁴⁾. وبالمثل، انخفضت التجارة العالمية بنسبة 3 في المائة في الربع الأول من عام 2020، ويتوقع حدوث انخفاض حاد يتراوح بين 2,5 و 8,8 في المائة خلال العام بأكمله⁽⁵⁾. ومن المرجح أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض في الاقتصادات النامية التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية والسياحة وتحويلات المهاجرين. وتعد الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أشد البلدان النامية ضعفاً. ومن المرجح أن تشهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة انكماشاً أعمق للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمناطق الأخرى.

الحيز المالي والضغط الناجمة عن الديون

8 - في هذا السياق، شهدت بلدان نامية كثيرة تقلبات متزايدة في تدفقات رؤوس الأموال، وانخفاضاً في السيولة، وتقلبات في أسعار الصرف، وانخفاضاً في تدفقات التحويلات. وفي الوقت نفسه، فهي تواجه كغيرها من البلدان، تزايداً سريعاً في الضغوط المالية، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية انخفاضاً كبيراً بسبب انكماش النشاط الاقتصادي العام نتيجة لتدابير الاحتواء للتصدي لكوفيد-19، في حين ارتفع الإنفاق العام على الاستجابة الصحية وتدابير الدعم في حالات الطوارئ وحزم الحوافز.

9 - وبالنسبة للعديد من البلدان، تحدث هذه الضغوط بالتوازي مع مستويات الديون التي لا يمكن تحملها وانخفاض الإيرادات. وكان حوالي نصف أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل عرضةً

(3) أنطونيو غوتيريش، "صيحة التنبيه العالمية"، الأمم المتحدة، 2020.

(4) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2020"، كانون الثاني/يناير 2020، الصفحات 1-10.

(5) World Trade Organization (WTO), "Trade falls steeply in first half of 2020", 22 June 2020

بالفعل لخطر أعلى من العجز عن تحمل الديون قبل الجائحة. وبشكل عام، أدت الأزمة الحالية إلى تفاقم مخاطر الديون السيادية إلى حد كبير. ويعاني العديد من البلدان المتوسطة الدخل حالياً من ضغوط أكبر فيما يتصل بالقدرة على تحمل الديون، بما في ذلك ست دول جزرية صغيرة نامية تتحمل أعباء مرتفعة بشكل خاص في مجال الدين العام وخدمة الدين، حيث تبلغ في المتوسط 40 في المائة من الإيرادات⁽⁶⁾.

10 - وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية إلى حد كبير، ونظراً لعدم اليقين بشأن سرعة انتشار الجائحة وعمقها، لا يزال العزوف عن المخاطر مرتفعاً ولا يزال الاستهلاك والاستثمار الشخصيان منخفضين. وفي ظل هذه الظروف، من المرجح أن يكون توقيت ووتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي بطيئاً. ومع ذلك، وفي خضم الأزمة، أظهرت بعض الصناعات والخدمات مرونة، مثل السلع الإلكترونية وخدمات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والأغذية وخدمات الرعاية والنقل العام، وبدرجة أقل الخدمات البيئية⁽⁷⁾.

البطالة والفقر وعدم المساواة

11 - أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية تأثيراً شديداً على أسواق العمل العالمية. وتشير التقديرات إلى انخفاض عالمي بنسبة 14 في المائة في ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الأخير من عام 2019⁽⁸⁾. وأصبح الكثير من الشباب والنساء، الذين كانوا يواجهون بالفعل مستويات أعلى من البطالة والعمالة الناقصة، أكثر عرضةً حالياً لخطر فقدان وظائفهم، نظراً لأن عدداً كبيراً منهم يعمل في قطاعات الخدمات، التي تضررت بشدة جراء الأزمة. وعلاوة على ذلك، تعاني العديد من النساء من زيادة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، في ظل إغلاق المدارس ورعاية الأطفال وتحول النشاط الاقتصادي إلى الحيز المنزلي⁽⁹⁾.

12 - وقد أدى انكماش النشاط الاقتصادي وزيادة الهائلة في البطالة إلى تفاقم الفقر في العالم، مما أدى إلى القضاء على التقدم المحرز منذ عام 2015، ولا سيما في العديد من البلدان النامية التي تقتدر إلى نظم فعالة للحماية الاجتماعية. ويوجد العديد من الفقراء الجدد في بلدان ترتفع فيها معدلات الفقر بالفعل، ويعيش نصفهم تقريباً في جنوب آسيا وثلثهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار غير المتناسبة للجائحة على الوظائف ذات المهارات والأجور المتدنية ستؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل.

تدفقات رؤوس الأموال الخارجة والداخلة

13 - في أعقاب تفشي الجائحة، سُجِّل رقم قياسي قدره 100 بليون دولار من التدفقات الخارجة للحافظات المالية لغير المقيمين من اقتصادات الأسواق الناشئة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2020، وهو ما يزيد عن ثلاثة أضعاف التدفقات الخارجة المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية في عامي 2008

(6) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Responding to COVID-19 and Recovering Better" (2020). متاح على الموقع: www.un.org/development/desa/en/wp-content/uploads/2020/07/PB-Compilation-final.pdf.

(7) منظمة التجارة العالمية، "انخفاض التجارة بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020".

(8) منظمة العمل الدولية، "مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل"، الإصدار الخامس، 30 حزيران/يونيه 2020.

(9) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: عالم العمل وكوفيد-19"، حزيران/يونيه 2020.

و 2009⁽¹⁰⁾. وقد أدى خروج رؤوس الأموال هذا إلى تفاقم الاتجاهات السلبية أصلاً، وفي مقدمتها التدفقات الخارجة من شرق آسيا. ومن المرجح أن تظل تدفقات رأس المال الداخلة إلى البلدان النامية ضعيفة، نظراً لارتباط العديد منها بالاستثمارات في الصناعات العالمية الشديدة الانخراط في سلاسل القيمة العالمية والصناعات الاستخراجية، والتي تعطلت بشدة بسبب الأزمة.

14 - وبشكل عام، فإن الاقتصاد العالمي سيخسر 12 تريليون دولار من الناتج خلال عام 2020 و 2021⁽¹¹⁾. وقد ذكر الأمين العام أننا نواجه أعمق موجة ركود تصف بالعالم منذ الحرب العالمية الثانية، وأوسع انهيار في المداخيل منذ عام 1870⁽¹²⁾.

15 - ومن المفارقات أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد أفاد البيئة الطبيعية من خلال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين نوعية الهواء ومياه الأنهار والمحيطات، وربما أيضاً إبطاء فقدان التنوع البيولوجي. وقد أظهرت تلك الآثار بوضوح الصلة القوية بين أنماط نشاطنا الاقتصادي العالمي ونموذج النمو والتدهور البيئي. ولا تكون التطورات الإيجابية المذكورة أعلاه بشأن البيئة مشجعة إلا إذا قرر المجتمع الدولي صياغة عملية تعافٍ تعجل بالانتقال من النمو الاقتصادي القائم على الوقود الأحفوري وغير المستدام إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة قائمة على الطاقة المتجددة.

ثانياً - هل ينبغي للسياسة النقدية أن تؤدي دوراً أكبر في تعزيز التنمية المستدامة؟

16 - مع تسبب الجائحة بصدمات هائلة للنشاط الاقتصادي والأسواق المالية، أصبحت المصارف المركزية مرة أخرى خط الدفاع الأول للبلدان في جميع أنحاء العالم. وإلى جانب خفض أسعار الفائدة، سرعان ما نشرت المصارف المركزية مجموعة واسعة من أدوات السياسة العامة الرامية إلى منع حدوث أزمة سيولة، وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية، ودعم تدفقات الائتمان. وفي الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، ومع اقتراب أسعار الفائدة من الصفر، بدأت المصارف المركزية بتطبيق تدابير التيسير الكمي على نطاق غير مسبوق. وأعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن شراء "غير محدود" للديون المدعومة من الحكومة وإنشاء تسهيلات لشراء سندات الشركات. وعلى نحو مماثل، تعهد بنك اليابان بشراء كمية غير محدودة من السندات الحكومية، مع التعجيل في الوقت نفسه بشراء الأصول المحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك الصناديق المتداولة في البورصة وسندات الشركات. وفي الوقت نفسه، أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامجاً طارئاً لشراء السندات بقيمة 750 بليون يورو، تم توسيعه في وقت لاحق إلى 1,35 تريليون يورو.

17 - ودفعت حدة الصدمة العديد من المصارف المركزية في الاقتصادات النامية إلى إطلاق برامج لشراء الأصول، بما في ذلك في تركيا وجنوب أفريقيا وشيلي والبلين. غير أن مشتريات البلدان النامية من الأصول، خلافاً للأمر في البلدان المتقدمة، لم تكن تهدف صراحة إلى توفير الحوافز النقدية أو الدعم الائتماني، بل إلى معالجة الاختلالات في الأسواق المالية بسبب عزوف المستثمرين الشديدين عن المخاطر⁽¹³⁾.

(10) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2020"، الصفحات 8-12.

(11) International Monetary Fund (IMF), "The exchange: conversations for a better future – a conversation with Kristalina Georgieva and Ian Bremmer", video, 30 July 2020.

(12) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، كلمة افتتاحية في محاضرة نيلسون مانديلا الثامنة عشرة.

(13) Yavuz Arslan, Mathias Drehmann and Boris Hofmann, "Central bank bond purchases in emerging market economies", BIS Bulletin, No. 20, 2 June 2020.

18 - وقد ساعدت الإجراءات السريعة والجريئة التي اتخذتها المصارف المركزية في مجال السياسات، والتي تكملها الحوافز المالية الهامة، على تفادي حدوث أزمة اقتصادية ومالية أعمق في الأجل القريب. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان ستواجه في المستقبل تحديات كبيرة في العودة إلى المسار الصحيح باتجاه تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة. وقد وضعت ألفت التدخلات المالية الكبيرة الأخيرة على عاتق العديد من الحكومات عبء ديون مرتفعاً للغاية، رغم أهميتها في تجنب الانهيار الاقتصادي، مما أثار مخاوف بشأن القدرة على استمرار تحمل الدين العام في المستقبل. والحالة غير مستقرة بصفة خاصة في البلدان النامية، حيث يتعرض عدد متزايد من الاقتصادات لخطر شديد، أو حيث تعاني هذه الاقتصادات بالفعل من ضائقة ديون سيادية. ومع تقلص الميزانيات، ستكافح حكومات كثيرة من أجل تمويل الاستثمارات التي تهم الحاجة إليها في مجالات رئيسية للتنمية المستدامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية المادية والرقمية والتحول في مجال الطاقة.

دور جديد للمصارف المركزية

19 - مع زيادة ضيق الحيز المالي، فإن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان بإمكان السياسة النقدية والمصارف المركزية أن تقوم بالمزيد لدفع عجلة التنمية المستدامة في فترة ما بعد الجائحة. وقد أثبتت الجائحة أن على الرغم من الانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة في العديد من البلدان، تمكنت المصارف المركزية من استخدام استراتيجيات مبتكرة وغير تقليدية بفعالية للتخفيف من آثار الأزمة. وإلى جانب هذه الاستجابات الفورية للأزمة، تتيح الجائحة فرصة للمصارف المركزية للقيام بدور أكبر في مساعدة البلدان على البناء بشكل أفضل في المستقبل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدماج اعتبارات التنمية المستدامة في أطر السياسات النقدية والمالية.

20 - ويُعتقد على نطاق واسع أنه لا ينبغي للمصارف المركزية أن تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن هذه الأهداف تتجاوز ولاياتها التقليدية. ومن بين عينة من 135 مصرفاً مركزياً في جميع أنحاء العالم، لا يمتلك سوى 12 في المائة منها ولايات تشمل صراحةً التنمية المستدامة كهدف، في حين أن 40 في المائة أخرى تؤدي دوراً في دعم برامج سياسات التنمية لحكوماتها⁽¹⁴⁾. ومع ذلك، يتضح بصورة متزايدة أن بعض المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الأهداف الأساسية للمصارف المركزية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتسبب آثار تغير المناخ، بما في ذلك زيادة الظواهر الجوية القصوى، في نقص في الغذاء والطاقة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على التضخم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة تقييد اللوائح الحكومية المتصلة بالمناخ أو زيادة الوعي السوقي بالأثر المالي للخدمات المناخية إلى إعادة تسعير حادة للأصول. ويمكن لهذا بدوره أن يعرض المؤسسات المالية لخسائر كبيرة، مما يشكل تهديداً للاستقرار المالي.

21 - ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يمكن للمصارف المركزية أن تضطلع بدور أكثر استباقية في التصدي لتحديات التنمية المستدامة دون توسيع نطاق ولاياتها القائمة. وفي الواقع، هناك عدد متزايد من المصارف المركزية والجهات التنظيمية المالية التي تقر بالحاجة إلى الاستجابة للمخاطر غير الاقتصادية وغيرها من

(14) Simon Dikau and Ulrich Volz, *Central Bank Mandates, Sustainability Objectives and the Promotion of Green Finance*, SOAS Department of Economics Working Paper, No. 232 (London, SOAS University of London, 2020).

قضايا الاستدامة. وفي آسيا والمحيط الهادئ، ترى 94 في المائة من المصارف المركزية التي شملتها دراسة استقصائية أنه ينبغي لها أن تؤدي دوراً في تشجيع مبادرات التمويل خفيض الكربون والتمويل الأخضر⁽¹⁵⁾.

22 - وخلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وجائحة كوفيد-19، شمل التيسير الكمي إلى حد كبير عمليات شراء واسعة النطاق للسندات الحكومية. ويقوم العديد من المصارف المركزية أيضاً بشراء كميات متزايدة من أصول الشركات، تشمل مجموعة واسعة من القطاعات وبدرجات متفاوتة من الجودة. ونظراً لتوقعات النمو العالمي الهشة الحالية، فإن هناك احتمال بأن المصارف المركزية قد تضطر للشروع في المزيد من التيسير لدعم الانتعاش الاقتصادي في المستقبل. وفي هذا الصدد، يمكن للمصارف المركزية أن تنظر في منح الأفضلية لشراء الأصول التي تعزز التنمية المستدامة، مثل السندات الخضراء وسندات الأثر الاجتماعي. ويمكن أيضاً جعل إمكانية الحصول على تسهيلات الإقراض في الأزمات وعمليات إعادة التمويل التي تقدمها المصارف المركزية مشروطة بتقيد المقترضين بالمبادئ التوجيهية للاستدامة البيئية والاجتماعية.

الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي

23 - تتزايد الدعوات الموجهة إلى المصارف المركزية لزيادة مشاركتها في الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي ضمن الأطر التي تقوم عليها بيانات أرصدها وأساليب إدارة احتياطياتها. وقد أبرزت إحدى الدراسات أنه إذا ما انضمت المصارف المركزية إلى مبادئ الاستثمار المسؤول، فإن مبلغاً يقدر بـ 22 تريليون دولار من الأموال سيضاف إلى مبلغ 44 تريليون دولار الذي تم التمسك به بالفعل، وأن 4 في المائة من أصول المصارف المركزية المخصصة لهذا التمويل ستبلغ 1 تريليون دولار⁽¹⁶⁾. وفي الوقت الراهن، فإن المصرفين المركزيين في فنلندا وهولندا هما المصرفان المركزيان الوحيدان الموقعان على تلك المبادئ. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج الاستثمارات المستدامة في حافظات الاحتياطيات لن يكون بالضرورة على حساب السلامة والعائد، بل يمكن أن يحقق للمصارف المركزية مكاسب تتعلق بالتنوع⁽¹⁷⁾. وفي ظل هذه الخلفية، أنشأ مصرف التسويات الدولية صندوقاً للسندات الخضراء في عام 2019، يهدف إلى مساعدة المصارف المركزية على دمج أهداف الاستدامة البيئية في أطرها المخصصة لإدارة الاحتياطيات⁽¹⁸⁾.

24 - واستجابة للأثر الحاد الذي أحدثته الجائحة على الأسر المعيشية والأعمال التجارية، أطلق الكثير من المصارف المركزية برامج للقروض تستهدف توجيه الأموال إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتُقدّم القروض بأسعار فائدة أقل وبشروط مواتية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضاً تخفيف شروط التمويل التي تُقدّم بمقتضاها المصارف التجارية قروضاً للأعمال التجارية الصغيرة. وبالتطلع نحو المستقبل، فإن الاستمرار في توجيه الموارد المالية كي لا يقتصر تقديمها على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المقترضين، وإنما يشمل أيضاً صناعات محددة، سيكون أمراً أساسياً لضمان تحقيق انتعاش أكثر استدامة

(15) Aziz Durrani, Ulrich Volz and Masyitah Rosmin, "The role of central banks in scaling up sustainable finance: what do monetary authorities in Asia and the Pacific think?", ADBI Working Paper Series, No. 1099 (Tokyo, Asian Development Bank Institute, 2020).

(16) Andrew Sheng, "Central banks can and should do their part in funding sustainability", Fixing Climate Governance Series Paper, No. 1 (Ontario, Centre for International Governance Innovation, 2015).

(17) Ingo Fender and others, "Green bonds: the reserve management perspective", BIS Quarterly Bulletin, 22 September 2019.

(18) Bank for International Settlements, "BIS launches green bond fund for central banks", 26 September 2019.

وشمولاً للجميع. ويمكن للمصارف المركزية أن تضطلع بدور أكبر في تصميم برامج ائتمانية متخصصة لتلك المنشآت، يمكن أيضاً أن تكون مشروطة بأن تقوم الأعمال التجارية بخلق فرص عمل لائقة⁽¹⁹⁾. واستناداً إلى تجربة العديد من البلدان النامية، يمكن لسياسات الإقراض في القطاعات ذات الأولوية أن تحسن فرص الحصول على الائتمانات في القطاعات التي تعاني من نقص الخدمات. وفي نفس السياق، يمكن للمصارف المركزية أيضاً أن تستحدث تمايزاً في أسعار الإقراض، بإلزام المصارف بأن تعرض تكاليف اقتراض أقل للقطاعات التي تعزز النمو المستدام، من قبيل الزراعة والبنية التحتية الريفية والطاقة المتجددة. ولن تؤدي هذه التدابير إلى تعزيز الشمول المالي فحسب، بل ستدعم أيضاً الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف البيئية.

السياسات التحوطية والتنظيم المالي

25 - إن المصارف المركزية أيضاً مدعوة بصورة متزايدة إلى استخدام السياسات التحوطية والتنظيم المالي من أجل تحويل الموارد المالية بعيداً عن النشاط الاقتصادي غير المنتج وغير المستدام. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اتخذت المصارف المركزية، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة، تدابير تهدف إلى الحد من استثمارات المضاربة في القطاعات المستهدفة، بما في ذلك أسواق الأسهم والممتلكات. واليوم، لا تزال الأدوات التحوطية حاسمة الأهمية في معالجة الاختلالات المالية، في ظل ارتفاع السيولة العالمية. ونظراً للتطور السريع في المشهد الاقتصادي والمالي، فقد أصبح ضرورياً بشكل متزايد تحقيق المزيد من التمايز في أطر التحوط والتنظيم للمصارف المركزية، من أجل استيعاب ومعالجة المصادر الجديدة للمخاطر وانتقال المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن تزايد المخاطر المادية ومخاطر الانتقال والمسؤولية، الناجمة عن تغير المناخ، تثير قلقاً متزايداً بالنسبة لوضعي السياسات، نظراً لما تنطوي عليه من آثار نظامية محتملة على النظم المالية وعلى النمو المستدام. ومن هذا المنطلق، فإن تطورات تغير المناخ وثيقة الصلة بالولايات الأساسية للمصارف المركزية.

26 - وتهدف شبكة المصارف المركزية والمشرفين من أجل خضرة النظام المالي إلى تبادل أفضل ممارسات المصارف المركزية والمشرفين في مجال إدماج المخاطر المناخية في سياسات القطاع المالي. وفي عام 2019، نشرت الشبكة مجموعة من التوصيات، شملت تقييم مدى تعرض المؤسسات المالية للأصول "البيئية" وغيرها من الأصول غير المستدامة، فضلاً عن إدراج المخاطر المتعلقة بالمناخ في اختبارات قدرة تحمل المصارف⁽²⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الشبكة أيضاً مقترح فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ الرامي إلى وضع إطار للإفصاح عن تعرض الشركات للمخاطر المتصلة بالمناخ. ونظراً للطابع الطوعي لتلك الإفصاحات، فإن العديد من الشركات لا تقصح بعد عن معلومات واضحة بما فيه الكفاية عن الأثر المالي المحتمل للمخاطر المناخية على ميزانيتها العمومية⁽²¹⁾. وفي هذا الصدد، يمكن للمصارف المركزية والجهات التنظيمية المالية أن تجعل تقديم التقارير المتعلقة

(19) Anis Chowdhury, *Monetary Policy for Inclusive and Sustainable Development* (Berlin, Dialogue of Civilizations Research Institute, 2018).

(20) Network for Greening the Financial System, "A call for action: climate change as a source of financial risk", April 2019.

(21) Task Force on Climate-Related Financial Disclosures, *2019 Status Report* (2019).

بالاستدامة أمراً إلزامياً للمؤسسات المالية، بالإضافة إلى جعله بشكل محتمل شرطاً للشركات كي تحصل على قروض من المصارف التجارية.

27 - ويمكن للمصارف المركزية أيضاً أن تقوم بدور في صياغة اللوائح التنظيمية لتوجيه المستثمرين الذين يبحثون عن خيارات الاستثمار المستدام، وذلك على سبيل المثال من خلال وضع معايير دنيا لتسويق منتجات الاستثمار على أنها مستدامة (انظر A/75/268). فعلى سبيل المثال، يحدد تصنيف الاتحاد الأوروبي للتمويل المستدام، الذي وافق عليه البرلمان الأوروبي في حزيران/يونيه 2020، معايير مفصلة لتحديد ما يشكل نشاطاً اقتصادياً مستداماً.

تهيئة الظروف لتشجيع التمويل الخاص

28 - بالنسبة للعديد من البلدان النامية، تعتبر المصارف الإنمائية الوطنية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف هامة في اجتذاب وتعبئة التمويل من القطاع الخاص. ولتعزيز فعالية هذه المنظمات، يمكن للمصارف المركزية أن تؤدي دوراً في تهيئة بيئة مواتية لتدفق التمويل من القطاع الخاص إلى المشاريع التي تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية والطاقة المتجددة. ومن شأن زيادة تعميق النظم المالية دون التضحية بالاستقرار، وضمان وجود أطر تنظيمية متماسكة، وعدم وجود تعقيدات روتينية لا داعي لها، أن يحفز مشاركة القطاع الخاص في التمويل المستدام. ويمكن للمصارف المركزية أيضاً أن تساعد في تعزيز التعاون بين القطاع الخاص، والمصارف الإنمائية الوطنية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن الإشراف على المصارف الإنمائية الوطنية وتنظيمها في عدد كبير من البلدان يقعان ضمن اختصاص نفس المؤسسة المسؤولة عن المصارف التجارية الخاصة، أي المصارف المركزية أو الهيئة الرقابية المختصة بالمصارف⁽²²⁾.

المخاطر والتحديات المتعلقة بالسياسات

29 - رغم وجود العديد من الخيارات السياسية أمام المصارف المركزية لكي تضطلع بدور أكثر بروزاً في دفع عجلة التنمية المستدامة، فإن التحرك في هذا الاتجاه لن يكون بدون مخاطر. ومن المحتمل أن يتسبب استخدام السياسات النقدية والمالية في تعزيز نتائج التنمية المستدامة في حدوث منازعات مباشرة أو أن يؤثر على فعالية المصارف المركزية في تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار. وعلى سبيل المثال، فإن الأنظمة التي توجه تدفق التمويل الخاص إلى قطاعات معينة في الاقتصاد يمكن ألا يقتصر أثرها على تشويه الأسواق فحسب، بل قد تكون لها أيضاً آثار غير مقصودة على الاستقرار المالي. وقد تكون هناك أيضاً آثار سلبية غير مباشرة على قطاعات أخرى من الاقتصاد أو أجزاء أخرى من النظام المالي. وفي حين ساعد استخدام السياسات غير التقليدية في عامي 2008 و 2009 على تقادي حدوث أزمة أعمق، فإن تلك التدابير أدت إلى ارتفاع تقلب تدفقات رأس المال العالمي وإلى زيادة المديونية.

30 - وفي هذا الصدد، فإن قدرة المصارف المركزية على التصرف بسرعة، بالإضافة إلى ميزانياتها العمومية التي يحتمل أن تكون غير محدودة، قد تؤدي إلى الاعتماد المفرط على التدخلات النقدية - بدلاً من السياسات المالية - من أجل تحفيز أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم ملاحظة أن السياسات المالية

Jose de Luna Martinez and others, 2017 Survey of National Development Banks (World Bank and (22) World Federation of Development Financing Institutions, 2018)

يمكن أن تولد حوافز قوية للتأثير على القرارات الاقتصادية، وقد يثبت أن نقص استخدام هذا الخيار السياسي القوي قد يكون عيباً في الاستراتيجية السياسية للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإفراط في إرهاب ولايات المصارف المركزية يمكن أن يقوض مصداقيتها، لا سيما إذا تداخلت خطوط المسؤوليات فيما يتعلق بالوكالات الحكومية الأخرى أو كانت غير واضحة. وفي هذا الصدد، هناك مخاوف من أن قرارات المصارف المركزية يمكن أن تتأثر بالضغط السياسية، مما يؤثر على استقلالها.

31 - وفي ظل المشهد العالمي المتزايد التعقيد، قد يتطلب الدور الأخذ في الاتساع الذي توديه المصارف المركزية بعض التغييرات في الطريقة التي تعمل بها حالياً، من أجل الحفاظ على المصداقية وفعالية السياسات. ومن المرجح، على وجه الخصوص، أن تتزايد المناقشات بشأن المساءلة وهياكل الحوكمة. وفي هذا الصدد، فإن الاتصال الواضح والمتناسق أمر رئيسي. ويمكن أيضاً أن يكون تحسين الشفافية عاملاً مساعداً على تيسير المساءلة، مما يتيح للجمهور أن يفهم بشكل أفضل الدوافع الكامنة وراء الإجراءات الجديدة في مجال السياسات العامة⁽²³⁾. وفي هذا السياق، تهدف مدونة شفافية المصارف المركزية لصندوق النقد الدولي إلى تحسين الاتصال بين المصارف المركزية وأصحاب المصلحة فيها، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من عدم اليقين وأن يدعم تحسين الخيارات السياسية⁽²⁴⁾. كما قدم اتفاق مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي توصيات لتشجيع المرونة في تطبيق الأطر التنظيمية والرقابية والمحاسبية، مع الحفاظ على الامتثال للمعايير التنظيمية الدنيا المتفق عليها دولياً والمبادئ الرقابية الرامية لمنع خطر الأزمات المصرفية⁽²⁵⁾.

ثالثاً - إدارة التدفقات المالية غير المشروعة وفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي من أجل تعبئة الموارد

32 - إن التدفقات المالية غير المشروعة هي غير مشروعة من حيث المنشأ أو النقل أو الاستخدام، وتعكس تبادلاً للقيمة وتمر عبر حدود البلدان. وعلى نطاق عام، فإن العناصر الرئيسية الثلاثة لهذه التدفقات هي: (أ) العناصر الناشئة عن النشاط الإجرامي عبر الوطني؛ (ب) التدفقات المتصلة بالضرائب؛ (ج) التدفقات المتصلة بالفساد. وتشمل القنوات الرئيسية لنقلها المعاملات التجارية الجماعية غير ذات الصلة (التلاعب بقيم فواتير التجارة في السلع والخدمات)؛ والمعاملات التجارية داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات (التلاعب في تسعير عمليات النقل أو التلاعب في قيم فواتير التجارة داخل المؤسسة في السلع والخدمات)؛ وقنوات حسابات رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات الأخرى أو القروض)؛ وغير ذلك من المعاملات (من قبيل التحويلات أو السندات العقارية أو النقدية)⁽²⁶⁾.

Tobias Adrian, Ghiath Shabsigh, and Ashraf Khan, "Transparency makes central banks more effective (23) and trusted", IMF Blog, 30 July 2020

Tobias Adrian, Ghiath Shabsigh, and Ashraf Khan, "Transparency makes central banks more effective (24) and trusted", IMF Blog, 30 July 2020

Tobias Adrian and Ceyla Pazarbasioglu, "Combating COVID-19: how should banking supervisors (25) respond?", IMF Blog, 15 June 2020

(26) للاطلاع على مناقشة مفصلة بشأن مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة وقياسها وتحديات التعامل معها، انظر: *Financing for Sustainable Development Report 2020* (United Nations publications, Sales No. E.20.I.4), pp. 47–50

33 - وتؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى تقليل حجم الموارد المتاحة لتمويل البنية التحتية الأساسية، وللاستثمارات المستدامة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن أن تؤدي إلى تضخيم أرباح الشركات المعنية، وإيجاد أوجه قصور في الإنفاق العام، وإبطاء النمو الاقتصادي. وقد اتفق المجتمع الدولي على أن خفض التدفقات المالية غير المشروعة يمثل تحدياً إنمائياً، في حين أن التقييم الفعال لهذه التدفقات وفرض الضرائب عليها يتطلبان تعاوناً دولياً نظراً لطابعها العابر للحدود. ومن ناحية أخرى، أدى تطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها خلال أزمة كوفيد-19 إلى تعزيز التجارة الإلكترونية والعمل عن بعد والعمل من المنزل وعجل إلى حد كبير بالرقمنة الجارية للاقتصاد. وتزايدت مبيعات وأرباح شركات التكنولوجيا الرقمية بشكل غير متناسب. وهذا يفتح الباب أمام إمكانية فرض ضريبة رقمية على فائض الأرباح التي تم جنيهاً خلال جائحة كوفيد-19، الأمر الذي يمكن أن يعزز تعبئة الموارد.

الحجم المقدر

34 - إن طبيعة التدفقات المالية غير المشروعة تجعل من الصعب قياس حجمها ونموها، ومن ثم فإن تقديراتها تتباين تبايناً كبيراً. وتشير بعض التقديرات إلى أن الخسائر في الإيرادات العالمية الناجمة عن تجنب الضرائب على أرباح الشركات تتراوح ما بين 183 بليون دولار و 494 بليون دولار، حيث خسرت الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ما يتراوح بين 49 بليون دولار و 194 بليون دولار⁽²⁷⁾.

التقدم المحرز والتحديات المتبقية

35 - أنشئ إطار شامل للجميع في عام 2016 لضمان التنفيذ الكامل لمشروع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح، بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، وكان الإطار موجهاً لفرض ضرائب على الأرباح حيثما تُنفَّذ الأنشطة الاقتصادية المدرة للربح. ونتيجة لذلك، تمكنت السلطات الضريبية في البلدان التي تقوم فيها الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة اقتصادية من تبادل المعلومات عن إيرادات تلك الشركات المبلغ عنها، والأرباح قبل ضريبة الدخل، وضريبة الدخل المدفوعة والمترجمة، ورأس المال المعلن، والإيرادات المترجمة، وما إلى ذلك. وقد تكون هذه المعلومات في نهاية المطاف بمثابة قاعدة لمراجعة حسابات الضرائب. غير أن محدودية قدرة السلطات الضريبية في العديد من البلدان النامية، وما يساورها من قلق إزاء إدراجها في القائمة لعدم اعترافها بالمعايير الضريبية الدولية المتفق عليها، قد حال دون تنفيذ المشروع تنفيذاً كاملاً. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يدعم البلدان النامية في تعزيز قدرتها على مراجعة الحسابات الضريبية، فإن القيود المفروضة على الموارد لا تزال تشكل عائقاً⁽²⁸⁾.

36 - وقد تكون خسارة الإيرادات بسبب المنافسة الضريبية، التي لم يعالجها بشكل كبير المشروع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، أكبر بخمس مرات من التدفقات المالية غير المشروعة المدفوعة بالضرائب. ومن الممكن أن يدفع التهرب الضريبي الشركات إلى الضغط من أجل إجراء تخفيضات ضريبية أعمق، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض معدلات الضرائب على الشركات وإلى تغيير أماكن أنشطة

Trade Development Report 2019: Financing a Global Green New Deal (United Nations publication, (27)
Sales No. E.19.II.D.15), pp. 108–112

(28) المرجع نفسه.

الشركات إلى الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة. وعلاوة على ذلك، هناك قلق ناشئ بشأن أنشطة تحويل الأرباح، التي تتصل أساساً بتوزيع المخاطر داخل الشركات، وتقييم الأصول غير الملموسة، وتجنب الوجود المادي أو تقليبه. وفي الواقع، فقد أبقى المشروع على مبادئ معاملة الشركات التابعة المتعددة الجنسيات ككيانات منفصلة ذات معاملات تخضع لمبدأ الاستقلالية، دون اعتماد نظام ضريبي موحد.

37 - وعلى الرغم من أن البلدان النامية والمتقدمة النمو تتأثر بالتهرب الضريبي على السواء، فإن الخسائر تضر بشكل خاص بالمالية العامة في البلدان النامية، التي تعتمد حكوماتها أكثر على ضريبة الشركات. ويمكن أيضاً لاستراتيجيات تجنب الضرائب التي تستخدمها الشركات أن تشوه إحصاءات التجارة عبر الحدود من خلال الإبلاغ عن التجارة داخل الشركة والاستثمار في الأصول غير الملموسة (مثل الملكية الفكرية) لأسباب تتعلق بالتحكيم الضريبي. وقد يكون تجنب الضرائب مسألة صعبة بشكل خاص في الشركات الرقمية لأن الرقمنة تجعل من الصعب تحديد المكان الذي يحدث فيه الإنتاج والمكان الذي يتم فيه توليد الأرباح. ونتيجة لذلك، لا تكون هناك علاقة لإيرادات الشركات بالأرباح المبلغ عنها أو فاتورة الضرائب الناتجة عنها⁽²⁹⁾.

38 - واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صك عالمي ملزم قانوناً لمكافحة الفساد. وهي تحدد عدة أنواع من الفساد، منها الرشوة والاختلاس وإساءة استغلال الوظائف والمتاجرة بالنفوذ وعرقلة سير العدالة والفساد داخل القطاع الخاص وغسل الأموال. وتشمل الاتفاقية أيضاً أربعة أنواع من تدابير مكافحة الفساد هي: الوقاية، وتجريم الفساد وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الأصول. وتشمل الممارسات الجيدة التي جرى تحديدها أثناء استعراضات الأقران بشأن تجريم الفساد وإنفاذ القانون والتعاون الدولي كل من تعزيز جمع البيانات، واعتماد تشريعات شاملة لمصادرة عائدات الجريمة، وإتاحة سبل الحصول على المعلومات من جانب سلطات إنفاذ القانون، وتعاون القطاع الخاص مع سلطات مكافحة الفساد، وتوسيع نطاق نقل المعلومات لدعم التحقيقات والإجراءات الجنائية في بلدان أخرى⁽³⁰⁾.

39 - وعلاوة على ذلك، يوفر الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطاراً لإعادة الأصول المسروقة، ويشجع الدول الأطراف على تقييد عائدات الفساد وحجزها ومصادرتها وإعادتها. وتشجع مبادرة استرداد الأصول المسروقة، وهي مشروع مشترك بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تنفيذ الفصل الخامس. وتُجري المبادرة حالياً دراسة لجمع البيانات عن الجهود الدولية المبذولة لاسترداد عائدات الفساد وإعادة تلك العائدات بطريقة منهجية وقابلة للمقارنة دولياً. وستمكن الدراسة من المساعدة في تحديد الاتجاهات في ممارسات استرداد الأصول، وتوفير قاعدة أدلة لوضع السياسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في مجال استرداد الأصول على الصعيد الدولي⁽³¹⁾.

Jayati Ghosh, "Digital challenges for developing countries", in United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Recover Better: Economic and Social Challenges and Opportunities* (New York, 2020).

Financing for Sustainable Development Report 2020, pp. 47–50 (30)

(31) المرجع نفسه.

40 - يؤدي عدم كفاية المساءلة والشفافية والنزاهة إلى الحد من قدرة الدول على زيادة الإيرادات، وخلق مجالات أقل مساواة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقويض فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وجهود المجتمع العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز إدارة الإيرادات وتقييم مخاطر غسل الأموال والتصدي لها، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومنع ومكافحة الفساد والرشوة. وفي هذا السياق، طلب رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 (بناء على قرار الجمعية العامة 206/74) تقييم الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تتخذها الحكومات والمؤسسات المالية في عدة مجالات، بما في ذلك التهرب من دفع الضرائب وتجنبها، والرشوة والفساد، والشفافية المالية والشفافية بشأن الملكية الفعلية. ولاحظ الفريق في تقريره الأولي أنه نظراً لإغراء أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بالإثراء غير المشروع، فإن هناك حاجة إلى نظم يمكن أن تخلق حوافز للجهات الفاعلة لكي تتصرف بنزاهة. وتترتب على مواطن الضعف في الآليات الوطنية والعالمية الموجهة لكبح جماح التهرب الضريبي وغسل الأموال والفساد والجريمة آثار غير مباشرة على الآليات الأخرى. وبالتالي، ينبغي أن تكون نُهج التعاون على الصعيدين الوطني والدولي شاملة، وأن تدعم أيضاً القدرات المالية والمؤسسية للبلدان ذات الموارد المحدودة⁽³²⁾.

41 - وبوجه عام، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل منع التهرب الضريبي من جانب الشركات الكبرى واعتماد نظام للضرائب الموحدة، يعترف بمجموع الأرباح التي تحققها الشركات مجتمعة، بصرف النظر عن المكان الذي تزاوّل فيه نشاطها. ومن شأن وجود حد أدنى عالمي لمعدل ضريبة دخل الشركات المفروضة على أرباحها أن يحد من المنافسة الضريبية بين البلدان ومن التحكيم الضريبي. ومن شأن ذلك أن يبسط النظام الضريبي العالمي وأن يزيد الإيرادات الضريبية لجميع البلدان. ويقترح الخبراء استخدام متوسط المعدلات الاسمية العالمية الحالية، الذي يتراوح بين 20 و 25 في المائة، كمقياس عام. ويمكن أيضاً دعم فرض ضريبة على دخل الشركات على الصعيد القطري من خلال إنشاء سجلات عامة عالمية للشركات الأم التي تتضوي تحتها جميع الشركات والصناديق الاستثمارية والمؤسسات، بما في ذلك أصولها المالية والعقارية⁽³³⁾.

نمو التكنولوجيا الرقمية وفرض الضرائب

42 - أصبح العرف السائد الآن هو العمل عن بعد وعقد الاجتماعات الخاصة بالعمل باستخدام التكنولوجيا الرقمية، بينما زادت الأنشطة الاقتصادية عبر مجموعة متنوعة من المنصات الرقمية. ويجري العمل بشكل متزايد على إقناع المنظمات العامة والخاصة بجعل العمل عن بعد ممارسة معتادة لجميع موظفيها أو بعضهم طوال المدة المتبقية من عام 2020 وما بعده. بيد أن من يستطيع العمل عن بعد هم

Financial Accountability, Transparency and Integrity Secretariat, *Overview of Existing International Institutional and Legal Frameworks related to Financial Accountability, Transparency and Integrity*, FACTI panel background paper (2020).

Independent Commission for the Reform of International Corporate Taxation, "The global pandemic, sustainable economic recovery, and international taxation", May 2020.

في الغالب الموظفون المنتمون إلى شرائح الدخل العليا. وعلى نطاق عام، هناك قلق من أن تؤدي التطورات الأخيرة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان التي تتسهم هرم التكنولوجيا والبلدان الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية، وكذلك داخل البلدان (الفجوات الرقمية).

43 - وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة العاملين القادرين على العمل عن بعد في البلدان المرتفعة الدخل لا تتجاوز 27 في المائة. وهناك أيضاً قلق إزاء التأثير المحتمل للتكنولوجيات الرقمية على أسواق العمل، لا سيما من خلال الضغط النزولي على أجور العمال ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة نظراً لأن مهامهم أصبحت تؤدي بشكل متزايد من خلال تطبيقات البرمجيات، والترقيات والنماذج الحاسوبية. وعلاوة على ذلك، يضم قطاع الاقتصاد غير الرسمي حوالي 1,6 بليون عامل لا يستطيعون، بحكم التعريف، العمل عن بعد، وقد شهدوا انخفاضاً في دخلهم بنسبة 60 في المائة⁽³⁴⁾. غير أن هذه الاتجاهات يمكن أن تكون أيضاً فرصاً لوضع سياسات لتتسق الجهود الوطنية والعالمية لدعم العمل اللائق وتحقيق تعاف قابل للصمود والاستمرار.

فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي

44 - يتركز تطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها والفوائد المترتبة على النهوض بها في عدد صغير نسبياً من الشركات التي تتحكم عادة أيضاً في جمع البيانات ومعالجتها واستغلالها للأغراض التجارية⁽³⁵⁾. فالبيانات هي أكبر مصدر للدخل والأرباح بالنسبة للعديد من هذه الشركات. وتشعر البلدان النامية أيضاً بالقلق لأن البيانات كثيراً ما تتولى جمعها شركات كبرى تقع مقرها خارج نطاق ولاياتها القضائية، مما تترتب عليه آثار تتعلق بتحصيل الضرائب والأمن القومي.

45 - ومن شأن وجود إطار أكثر شمولاً للتعاون الدولي وزيادة تحري الشفافية من جانب الشركات أن يشكل عاملاً أساسياً في تعزيز وتحسين النظم الضريبية للشركات. وتقتصر اللجنة المستقلة لإصلاح نظام الضرائب الدولية للشركات، التي تسعى جاهدة إلى إجراء نقاش أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً بشأن القواعد الضريبية الدولية، أن تفرض الحكومات المسؤولة ضرائب تصاعديّة على الربح الاقتصادي للخدمات الرقمية الذي تحققه الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في هذا القطاع⁽³⁶⁾.

46 - وليس فرض ضرائب محتملة على الأرباح الزائدة المولدة من أنشطة الشركات الرقمية التي تجاوزت حد الشطط في الاستفادة من الجائحة بالأمر الجديد؛ فقد سبقه فرض ضرائب مماثلة على الموردين العسكريين خلال الحرب العالمية الثانية، وما فرض في الآونة الأخيرة جداً من ضرائب غير متوقعة على شركات النفط. ويمكن أن تقيد الإيرادات التي يتم تحصيلها في تمويل التكاليف العامة والخاصة المتكبدة نتيجة الجائحة. ونظراً لأن عمليات الشركات الرقمية هي عمليات ذات طابع عالمي، يشكل التعاون الدولي ضرورة حيوية لتحصيل هذه الضرائب بفعالية. ومن شأن الضرائب التصاعديّة على الأرباح وضرائب الخدمات الرقمية أن تحمي الشركات الأصغر ذات المعدلات المنخفضة، نظراً لأن أرباحها ومبيعاتها أقل أيضاً.

United Nations News, “‘Business as unusual’: how COVID-19 could change the future of work”, (34) 27 May 2020.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “Data economy: radical transformation (35) .or dystopia?”, Frontier Technology Quarterly, January 2019

Independent Commission for the Reform of International Corporate Taxation, “The global pandemic, (36) .sustainable economic recovery”, p. 3

رابعاً - تعددية الأطراف الجامعة وهيكل التجارة العالمية

47 - بالرغم من قيام المجتمع الدولي بضخ السيولة بكميات غير مسبوقه والوقف المؤقت للديون المستحقة على أفقر البلدان، يتطلب حجم الأزمة ونطاقها تدخلات شاملة وسريعة وحاسمة للتخفيف من آثارها الطويلة الأجل على سبل العيش واقتصادات جميع البلدان. ويكتسي التضامن العالمي مع البلدان والفئات السكانية الأكثر تضرراً أهمية بالغة كي تكفل هذه الجهود بالنجاح، نظراً لأن وقوع أزمة في مجتمع أو بلد واحد يشكل خطراً على حياة باقي المجتمعات والبلدان وأمنها، وكذلك على الأجيال المقبلة، على نحو ما أثبتته الأزمة الراهنة طيلة الوقت.

48 - وقد استرعت الآثار المدمرة للجائحة على النظم الصحية والاقتصادات وسلاسل الإمداد العالمية الانتباه إلى أهمية التنسيق الدولي السريع والتعددية الجامعة لكل الأطراف في مجال التجارة. وظلت التعددية والنظام الاقتصادي الدولي تحت وطأة حصار متزايد في السنوات الأخيرة، كما يتضح من انتشار الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، والنزاعات والقيود التجارية، والتي أدت كلها إلى إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل خطير وزادت من تشرذم بنيته.

التوترات التجارية بين الشركاء التجاريين

49 - انخفض إجمالي التجارة بين الصين والولايات المتحدة بنسبة 18,3 في المائة مقارنة بعام مضى ليصبح 95,43 بليون دولار في الربع الأول من عام 2020، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع التعريفات الجمركية التي يفرضها هذان البلدان على بعضهما البعض، مما ترتب عليه انخفاض الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة 23,6 في المائة وانخفاض الواردات بنسبة 1,3 في المائة⁽³⁷⁾. ونتج عن ذلك تحويل جزء من التجارة الثنائية بين ذلك البلدين إلى بلدان أخرى مع شركات منافسة بشدة للشركات الموجودة في الصين أو الولايات المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن الاتحاد الأوروبي قد استفاد أكثر من غيره، وكانت كندا والمكسيك واليابان هي البلدان المستفيدة الرئيسية الأخرى⁽³⁸⁾.

50 - وتؤدي زيادة التعريفات إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وتؤثر سلباً على الصناعات التي تستخدم المواد المستوردة والسلع الوسيطة، وتضر المستهلكين أيضاً. وتحمل كلفة ذلك الشركات التي تقوم بأنشطة التجميع الخارجي في الصين. أما الشركات الأجنبية، التي كثيراً ما تكون شركات مملوكة للولايات المتحدة تعمل في الصين، فإنها تستأثر بنسبة كبيرة من واردات الولايات المتحدة القادمة من الصين. ويشير ارتفاع نسبة العناصر المستوردة في الصادرات الصينية إلى أن البلدان النامية الأخرى المدمجة في سلسلة التوريد تتأثر سلباً أيضاً. وتوفر الآثار الدائمة للتعريفات الجمركية بين الصين والولايات المتحدة حوافز للشركات لإعادة هيكلة سلاسل الإمداد الخاصة بها. ومن شأن التعريفات أن تؤثر بشكل كبير على الموردين إلى الصين في دول شرق آسيا الأخرى في مراحل التوريد الأولى. وسيكون للتعريفات الجمركية التي تفرضها الصين على الواردات الآتية من الولايات المتحدة آثار سلبية كذلك على الموردين في أمريكا الشمالية.

(37) Evelyn Cheng, "China buys more US farm products amid plunge in trade", CNBC, 14 April 2020

(38) انظر: Alicia Garcia-Herrero and others, *EU-China Trade and Investment Relations in Challenging Times* (European Parliament, 2020).

الآثار المتعددة الأطراف للتوترات التجارية

51 - شكلت التدابير الانفرادية والنزعة الثنائية تحديات للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وعندما تتخذ تدابير تعريفية انفرادية لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو بالتجارة غير العادلة، يؤدي ذلك إلى إضعاف المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية والوظائف المتعلقة بتحقيق الاستقرار، بما في ذلك وظيفة آلية تسوية المنازعات وهيئة الاستئناف⁽³⁹⁾. وإذا لم يكن للتدابير ما يبررها، فقد تكشف الأحداث أن ضمان الامتثال أمر صعب حيث قد يجد الطرف الخاسر ما يعزبه بالانسحاب. وبالنظر إلى الأزمة العالمية الراهنة، يمكن أن يؤدي استمرار التوترات التجارية بين الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى تأخير إعادة بناء سلاسل إمداد عالمية تتسم بأنها أكثر شمولاً واستدامة. ومن حيث المبدأ، لكي يكون نظام التجارة المتعدد الأطراف شاملاً وقائماً على القواعد، فإنه ينبغي أن يكون قادراً على تحقيق الفوائد المرجوة من العولمة والترابط، فضلاً عن الإسهام في تحقيق اللامركزية الإنتاجية وفي تقسيم العمل على نحو أكثر إنصافاً⁽⁴⁰⁾.

52 - وقد استهدفت المبادرات الرئيسية إصلاح وتحديث منظمة التجارة العالمية لحل القضايا التجارية ذات الصلة. وتستهدف مقترحات الإصلاح الوظائف التالية بشكل أساسي: (أ) المفاوضات التجارية ووضع القواعد، بما في ذلك البعد الإنمائي، أي المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ (ب) الشفافية والإشعارات؛ (ج) آلية تسوية المنازعات. وركزت عدة مقترحات على أهمية تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف على التدابير الانفرادية التي تشكل مصدر التوترات التجارية المتصاعدة في الوقت الراهن⁽⁴¹⁾.

النظام التجاري المتعدد الأطراف

53 - بالرغم من زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية، ما زال الكثير منها متخلفاً عن الركب، وما زال أكثر من 700 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وتشير التقديرات إلى أن 100 مليون شخص إضافيين سيقعون في براثن الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2020.

54 - ويفترض في نظام تجاري متعدد الأطراف شامل وقائم على القواعد أن يخدم مصالح جميع البلدان، مع إيلاء الاهتمام الواجب لأشد الإقتصادات فقراً وضعفاً. وتتطلب إعادة موازنة نظام التعاون التجاري المتعدد الأطراف مع أهداف التنمية المستدامة إجراء مناقشات عملية ومتعددة الأطراف لم يسبق لها مثيل لجميع المسائل ذات الصلة، بما فيها تلك الناشئة عن إضعاف وانهايار سلاسل القيمة العالمية، التي تأثرت بمسائل قائمة منذ أمد طويل، من قبيل حقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، والإعانات الزراعية، والأزمة الراهنة. ولا تقل مسألتا تفاوت المكاسب المتأتية من التجارة الدولية والتطورات الجديدة في عالم التجارة (مثل التجارة الإلكترونية) والقضايا غير التجارية (مثل حماية البيئة) أهمية عن المسائل المتعلقة بالحصول على الأدوية (من قبيل اللقاحات) بصورة أشمل وتوفير الدعم التقني للقدرات الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويكتسي إصلاح وتعزيز مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية

(39) هيئة الاستئناف هي هيئة دائمة مؤلفة من سبعة أشخاص تنظر في الطعون الواردة في التقارير الصادرة عن الأفرقة المعنية بفض المنازعات التي تعرضها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تؤيد الهيئة النتائج والاستنتاجات القانونية التي خلص إليها أحد الأفرقة أو أن تعدلها أو تلغيها. وأطراف النزاع ملزمة بقبول تقارير هيئة الاستئناف بمجرد اعتمادها من قبل هيئة تسوية المنازعات.

Development Policy and Multilateralism after COVID-19 (United Nations publication, Sales No. E.20.H.A.2)

(41) تستند الأقسام الفرعية الواردة أدناه إلى حد كبير إلى الوثيقة A/74/221.

داخل منظمة التجارة العالمية أهمية بالغة للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ولا سيما في الأوقات الصعبة الراهنة.

أوجه عدم المساواة تقلل فوائد التجارة المتعددة الأطراف

55 - لقد كان الأثر الإيجابي للتجارة الدولية متفاوتاً في البلدان النامية. فبينما عززت استراتيجيات التكامل التجاري النمو في العديد من البلدان النامية، ولا سيما في شرق آسيا، تعثرت الآثار الإيجابية في العديد من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث كانت المكاسب التجارية في الغالب من نصيب المؤسسات القوية اقتصادياً والشرائح السكانية الأكثر ثراءً.

56 - ومن الضروري أن تصبح فوائد التجارة الدولية أكثر شمولاً. وعلى الرغم من أن آثار التجارة على انعدام المساواة هي آثار خاصة بكل بلد وسياق، فإن ثمة سياستين عامتين من الممكن أن تؤديا إلى تحسين التجارة الشاملة إلى حد بعيد، وهما: (أ) تحسين فرص وحقوق العمال ذوي المهارات المنخفضة؛ (ب) دعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخفض التكاليف التي تتكبدها.

57 - وأفادت تجزئة عمليات الإنتاج في البلدان العاملين الذين يعتلون قمة سلم المهارات بينما أثرت سلباً على من هم في أسفل السلم، مما أسهم في زيادة انعدام المساواة داخل البلد الواحد في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. ويمكن أن يدعم وضع السياسات التجارية إعادة التوازن بين هذه النتائج عن طريق مراعاة حقوق العمل وتوفير فرص العمل اللائق. وينبغي أن يكون بإمكان الحكومات والقطاع الخاص تزويد العاملين بالمهارات الرقمية ذات الصلة التي يتطلبها الاقتصاد العالمي. ويمكن أن تؤدي برامج التعليم والتدريب الرامية إلى إعادة تدريب العاملين ورفع مستوى مهاراتهم إلى تحسين تنقلهم من القطاعات الأقل إلى القطاعات الجديدة الآخذة في الاتساع، وهو أمر ضروري للانتقال إلى اقتصاد المعرفة المستدام.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة العالمية

58 - استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المكاسب المتحققة من التجارة الدولية، وكان ذلك في أحيان كثيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعادة ما يكون للمؤسسات التجارية الكبرى نصيب ضخم من القوة السوقية، مما يؤدي إلى زيادة عائدها على رأس المال، ومن ثم تثبيط الدخول إلى الأسواق والابتكار والإنتاجية في كثير من الأحيان. ومن أجل دعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة العالمية، سيتعين التصدي للممارسات المانعة للمنافسة من خلال سن التشريعات المناسبة وإيجاد وسائل لتنفيذها. ويتعين في هذا الصدد تعزيز التعاون الدولي على إنفاذ قوانين المنافسة.

59 - وما زال هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير القادرة على دخول عالم التجارة الدولية على الوجه الأكمل، بينما تتبارى الشركات الأجنبية الكبرى بوتيرة متزايدة من أجل احتكار الأسواق المحلية. ومن أجل الحد من أوجه عدم المساواة، ينبغي دعم المزيد من مشاركة تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية من خلال وضع السياسات وعن طريق التعاون الدولي لتحسين القدرات الإنتاجية لرواد الأعمال الذين يقفون وراء هذه المؤسسات، وتوفير المعلومات التقنية بشأن سبل الوصول إلى الأسواق الخارجية والعمليات المرتبطة بالامتثال للقواعد التنظيمية. وبشكل النهوض بالتجارة الإلكترونية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومبادرات تشجيع الصادرات تدخلات يمكن أن تساعد على تقليص الفجوة القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبرى في إمكانية الوصول

إلى الأسواق العالمية. وإذا ما أزيلت بعض العوائق التي تحول دون حصول تلك المؤسسات على التمويل التجاري، سيشكل ذلك إنجازاً هاماً.

صعود التجارة الإلكترونية

60 - شهدت التجارة الإلكترونية نمواً مطرداً على مدى العقدين الماضيين. وفي الواقع، تسارعت وتيرة نموها خلال الجائحة نتيجة نزوع المستهلكين إلى تفادي المخاطر، وتدابير الإغلاق، والامتنال للتباعد البدني للحد من احتمال الإصابة بالعدوى. ونظراً لحالة عدم التيقن التي سادت فترة الجائحة، فمن المرجح أن يستمر نصيب التجارة الإلكترونية من إجمالي التجارة بخطى متسارعة.

61 - بيد أن ثمة فجوة كبيرة بين منصات التجارة الإلكترونية المهيمنة ومشاريع التجارة الإلكترونية المحلية والأصغر حجماً. وينبغي أن تشمل مفاوضات التجارة الإلكترونية التي تتم داخل منظمة التجارة العالمية النظر في دور قانون وسياسة المنافسة فيما يتعلق بتنظيم المنصات الإلكترونية التي تقوم مقام الأسواق، ولا سيما المنصات المهيمنة. ولكي يتم استخلاص فوائد من التجارة الإلكترونية لتحقيق النمو ورفاه المستهلك وتقاسمها بدرجة متساوية، يجب أن يكون لقانون وسياسة المنافسة دور استباقي في تهيئة بيئة أعمال تنافسية وشاملة لشركات التجارة الإلكترونية الجديدة والمحلية. ولهذا الدور أهميته بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي يشيع فيها احتكار منصات التجارة الإلكترونية المهيمنة لأسواق التجارة الإلكترونية.

62 - وينبغي أن تكفل المفاوضات التي تتم داخل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية أن تصبح حماية المستهلك، بما في ذلك حماية بيانات المستهلك وخصوصيته، جزءاً من المناقشات وصياغة النتائج. ونظراً إلى أن التعاون عبر الحدود أمر حاسم لنظام إيكولوجي للتجارة الإلكترونية يفيد المستهلكين، فمن المهم تحديث الأحكام التي تتعلق بالتعاون الفعال بين وكالات حماية المستهلك التي تعالج شكاوى المستهلكين المتعلقة بمعاملات التجارة الإلكترونية.

63 - وما زال تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من جني فوائد التجارة الإلكترونية يمثل تحدياً إنمائياً جسيماً في عصر التكنولوجيات الرقمية والتحويلات التي يشهدها العمل. ولا تشارك غالبية البلدان النامية حالياً في مفاوضات التجارة الإلكترونية المتعددة الأطراف، التي ينبغي أن يكون أحد أهدافها وضع إطار تنظيمي دولي يسمح لأقل البلدان نمواً بتسخير قوة التجارة الإلكترونية من أجل التنمية المستدامة.

الاستثناء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات

64 - يراد من الاستثناء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات منح معاملة تفضيلية للخدمات ولموردي الخدمات الذين ينتمون إلى تلك البلدان، وإسقاط الالتزام بتوسيع نطاق تلك المعاملة لتشمل أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية. ولا يلزم هذا الاستثناء أعضاء منظمة التجارة العالمية بمنح الأفضليات أو بالإخطار بمنحها، ولا ينطوي على تقديم إرشادات بشأن تحديد الأفضليات التي من شأنها أن تدعم تنمية أقل البلدان نمواً على نحو أفضل من خلال التجارة في الخدمات. وفي هذا السياق، ينبغي تقييم نتائج الاستثناء من حيث الأفضليات الممنوحة وكوسيلة فعالة لدعم التنمية.

65 - ويمكن أن يتبع أقل البلدان نمواً نهجاً إنمائياً تطلعيًا في سعيها لطلب أفضليات في القطاعات التي يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك التعجيل بالتنوع الاقتصادي والتغيير الهيكلي. ويحول ضعف القدرات الإنتاجية دون استفادة تلك البلدان من الأفضليات على الوجه الأكمل، لذلك لا بد من القواعد

التنظيمية لتسهيل الإفادة من الأفضليات الممنوحة. ومن المهم أيضاً تنفيذ سياسات تتعلق بالخدمات من أجل تطوير قطاعات الخدمات التي يمكن أن تستفيد من تلك الأفضليات. ويمكن أن تكون البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة للخدمات المدرجة في جميع القطاعات الاقتصادية مفيدة في تحديد قطاعات الخدمات التي تسهم بدرجة أكبر في القدرة على الإنتاج والإنتاجية والقدرة التنافسية بوجه عام.

حقوق الملكية الفكرية في مجال الصحة

66 - ثمة حاجة إلى التعاون الدولي وتنسيق السياسات لتحسين فرص حصول الجمهور على اللقاحات والعلاج والتشخيص. ويخضع نظام تمويل البحث والتطوير في قطاع الصحة حالياً للقواعد التنظيمية الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ويرى الكثيرون أن البلدان النامية التي تستخدم التكنولوجيا ولا تنتجها ينبغي أن يكون لها صوت أعلى في المؤسسات التي تضع المعايير بشأن هذه القضايا. وعموماً، هناك حاجة إلى إطار لتعزيز تعددية الأطراف وعمليات صنع القرار التي تحبذ مشاركة أكثر نشاطاً من جانب أقل البلدان نمواً، وهو ما من شأنه أيضاً أن يتيح التوصل إلى توافق أوسع في الآراء.

67 - وبالرغم من أن الحصول على بعض الأدوية الأساسية أصبح أكثر يسراً بفضل المخصصات المرصودة لعلاج مرض بعينه أو توفير دواء بعينه، يمكن أن يؤدي اتباع نهج أكثر شمولاً إلى تحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف. ففي سياق كوفيد-19، على سبيل المثال، ليس من الواضح ما الجهة التي ستحدد أسعار اللقاحات عند تطويرها ومن سيدفع تكاليف التطوير. ومن غير المعروف أيضاً ما إذا كانت الاتفاقات تتضمن أحكاماً تكفل تسعير اللقاحات بمعدلات ميسورة بالنسبة لأقل البلدان نمواً⁽⁴²⁾.